نينار برس
NINAR PRESS
نضيء الحقيقة

السعر: 30 ليرة سورية جديدة

أسبوعية – سياسية – ثقافية | www.ninarpress.net | العدد 40 الأحد 2 آب 2026 | 12 صفحة

الطاقة البديلة تفرض نفسها في مواجهة التقنين 6

حقيقة «قسد» وتموضعها اليوم ومناورتها

5 حين تستعيد الدولة حدودها.. تبدأ باستعادة نفسها...

9 النقد ومساكين الكتابة..

الافتتاحية

إيذاء الكنائس جريمة.. من يقف خلف ذلك وما أهدافه؟

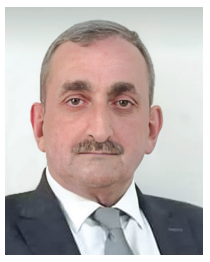

أسامة آغي

من حين إلى آخر يتمّ الاعتداء على الكنائس، وهذا أمرٌ يسيء لكلّ السوريين، لأن المكوّن المسيحي هو مكوّن سوري أصيل، والمسيح عليه السلام هو ابن بلاد الشام، حيث لم تكن هناك تقسيمات كالتي أحدثتها اتفاقية سايكس بيكو المشؤومة.

من يتعمّد الاعتداء على الكنائس يريد خلق فتنة دينية في البلاد من جهة، ويريد أن يُحرج حكومة العهد الجديد بقيادة الرئيس أحمد الشرع من جهة ثانية.

من يقوم بجريمة إيذاء الكنائس يريد ضرب عدة عصافير بحجرٍ واحد..

يريد أن يقولً إن حكومة العهد الجديد لا تحمي مكونات البلاد الدينية والإثنية والطائفية، وهذا كذبٌ وافتراء، وفيه تضليل واسع ومدروس، يخدم أجندات سياسية معادية لاستقرار سوريا وعهدها الجديد.

ويريد أيضاً أن يدفع المكوّن المسيحي إلى الخوف وعدم الإحساس بالاستقرار الوطني.. ويريد كذلك إظهار حكومة العهد الجديد وكأنها غير قادرةٍ على فرض الأمن في البلاد، وهذه أيضاً غايته في إرباك البلاد ومنعها من القدرة على التعافي، والمضي في طريق بناء دولة المواطنة المتساوية الجديدة.

حكومة الرئيس أحمد الشرع بحاجة إلى توسيع دور الفعاليات السياسية والاجتماعية في بناء دولة سوريا الجديدة. هذا الدور لا يمكن أن تنهض به أية فئة سياسية منفردة، حتى ولو كانت تملك إيديولوجيا خاصة بها، فسوريا بلد التعدد الإثني والطائفي والديني، وبالتالي يجب أن تكون، بالمعنى الوطني، بلد التعدد السياسي. فوجود أحزاب وطنية ببرامج سياسية واجتماعية واقتصادية مختلفة لا يضعف البلاد كما يشيع بعضهم، بل يخلق حالة تنافس إيجابية على خدمتها بصورة أفضل، ما دام صندوق الانتخابات هو الفيصل في حكم البلاد.

إن حكومة الرئيس أحمد الشرع وكذلك مجلس الشعب الجديد معنيّان بوضع روادع صارمة وحاسمة وعقوبات شديدة ضد كل من يثبت أنه اعتدى على الصروح الدينية بكل مسمياتها، وفي مقدمتها الكنائس التي تتعرض للاعتداءات.

وإن الغاية من إيذاء الكنائس أو الاعتداء على بعض المناطق ذات الخصوصية الدينية أو الطائفية هي محاولة إظهار أن حكومة الرئيس لا تولي أمن البلاد الداخلي كفايته.

إن قوى الثورة المضادة هي من يقف خلف كل أشكال البلبلة الدينية والطائفية والمناطقية، وقد يرتدي بعض أنصارها أثواب "ثورية زائفة". وهذا يجب مقاومته حكومياً وثورياً وشعبياً للحفاظ على وحدة سوريا وبنائها الوطني.

شرق الفرات.. بين الاندماج والانفجار...

صفوان جمو

كل يوم يمر دون تنفيذ كامل لاتفاق اندماج قوات سوريا الديمقراطية (قسد) في مؤسسات الدولة السورية يطرح تساؤلات متزايدة حول أسباب هذا التعثر، رغم إدراك جميع الأطراف أن سوريا لا يمكن أن تدخل مرحلة استقرار حقيقية في ظل تعدد الجيوش وتعدد مراكز القرار الأمني. وبعد أكثر من عام ونصف على انطلاق المرحلة الانتقالية، بات واضحاً أن ملف شرق الفرات لم يعد مجرد قضية عسكرية، بل أصبح اختباراً لقدرة الدولة السورية على استكمال توحيد مؤسساتها، واختباراً أيضاً لقدرة جميع المكونات السورية على تغليب منطق الدولة على حساب حسابات الحرب.

وقد شهد هذا المسار أكثر من محطة سياسية. فشكّل اتفاق آذار/مارس 2025 بين الحكومة السورية وقسد الإطار الأول لبدء إعادة دمج المؤسسات الأمنية والعسكرية والإدارية بصورة تدريجية، ثم جاءت تفاهمات صيف 2025 برعاية المبعوث الأمريكي توم باراك لتعزز وقف التصعيد وتفتح قنوات للتنسيق الأمني، وصولاً إلى اتفاق الاندماج الشامل ووقف إطلاق النار المكوَّن من 14 بنداً في كانون الثاني/يناير 2026، الذي مثّل حتى الآن أكثر الصيغ وضوحاً لإنهاء حالة الانقسام العسكري. وتعكس هذه المحطات مجتمعة توجهاً أمريكياً وغربياً يركز على منع انهيار الاستقرار الهش في شمال وشرق سوريا، وتجنب أي مواجهة واسعة قد تعيد المنطقة إلى دوامة الفوضى.

ورغم ذلك، لا يزال التنفيذ يسير ببطء. ويعود ذلك إلى عوامل متعددة داخل قسد نفسها، حيث تتباين المواقف بين تيارات ترى أن الاندماج الكامل قد يؤدي إلى خسارة النفوذ السياسي والعسكري الذي تراكم خلال سنوات الحرب، وأخرى تخشى على خصوصية المناطق ذات الغالبية الكردية ومستقبل الإدارات المحلية، بينما يراهن فريق ثالث على تغيرات إقليمية أو دولية قد تمنحه أوراقاً تفاوضية أفضل. وفي المقابل، تتمسك الحكومة الانتقالية بمبدأ تعتبره غير قابل للتفاوض، وهو أن بناء دولة مستقرة لا يمكن أن يتحقق بوجود أكثر من جيش، أو أكثر من قرار أمني، أو بقاء السلاح خارج سلطة الدولة.

ولا تتوقف الإشكالية عند ملف السلاح، بل تمتد إلى استمرار وجود تشكيلات أمنية وتنظيمات شبابية وعسكرية تعمل خارج المؤسسات الرسمية، وهو ما يثير قلقاً متزايداً لدى كثير من السوريين الذين يخشون أن يؤدي أي استثناء إلى فتح الباب أمام استثناءات أخرى، بما يكرس تعدد السلطات داخل الدولة الواحدة ويؤخر استعادة مؤسساتها الكاملة.

وفي الوقت نفسه، تتصاعد حالة الاحتقان داخل عدد من العشائر العربية في شرق الفرات، حيث ترتفع الأصوات المطالبة بالتصعيد تحت عنوان "خيمة الحرب"، مدفوعة بالشعور بأن الاتفاقات تتحرك ببطء وأن الوعود لم تتحول بعد إلى خطوات ملموسة. كما ساهمت منصات التواصل الاجتماعي في تأجيج الخطاب المتشنج بين مختلف الأطراف، الأمر الذي يزيد من صعوبة بناء الثقة ويمنح دعاة التصعيد مساحة أوسع للتأثير.

لكن، هل أصبحت المواجهة العسكرية أمراً لا مفر منه؟ حتى الآن، تبدو الإجابة أقرب إلى النفي. فاحتمال وقوع اشتباكات محدودة أو حوادث أمنية يبقى وارداً إذا استمر الجمود، إلا أن اندلاع حرب واسعة لا يخدم أياً من الأطراف. فالحكومة تحتاج إلى الاستقرار لإعادة بناء مؤسسات الدولة وتحريك عجلة الاقتصاد، وقسد تدرك أن أي مواجهة طويلة ستستنزفها سياسياً وعسكرياً، والعشائر ستكون من أكبر الخاسرين على مستوى الأمن والمعيشة، بينما سيكون تنظيم داعش المستفيد الأول من أي فراغ أمني قد ينشأ نتيجة هذا الصراع. لذلك، ما تزال أغلب التقديرات ترجح استمرار المسار التفاوضي، وإن بقي احتمال التصعيد المحدود قائماً كلما تعثرت قنوات الحوار.

> لا تتوقف الإشكالية عند ملف السلاح، بل تمتد إلى استمرار وجود تشكيلات أمنية وتنظيمات شبابية وعسكرية تعمل خارج المؤسسات الرسمية..

لقد دفعت الجزيرة السورية ثمناً باهظاً خلال سنوات الحرب، وليس من مصلحة أي من مكوناتها، عرباً وكرداً وسريانا، الانجرار إلى جولة جديدة من الصراع. فالتحدي الحقيقي اليوم لا يكمن في الصراع بين أبناء المنطقة، بل في مواجهة الفقر والبطالة، وتحسين الخدمات، وجذب الاستثمارات، وإطلاق مشاريع إعادة الإعمار التي ينتظرها ملايين السوريين.

إن نجاح المرحلة الانتقالية يتطلب قدراً كبيراً من التنازلات المتبادلة. فالدولة مطالبة بتقديم ضمانات قانونية وإدارية تكفل حقوق جميع مكونات المنطقة ضمن إطار الدولة الواحدة، وقسد مطالبة بالإسراع في تنفيذ التزاماتها المتعلقة بالاندماج الكامل وتسليم السلاح الثقيل وإنهاء جميع التشكيلات العسكرية والتنظيمية الموازية، بما يؤكد أن خيارها النهائي هو الدولة السورية الموحدة. كما تقع على عاتق العشائر مسؤولية منح المسار السياسي فرصة حقيقية، وعدم الانجرار خلف دعوات المواجهة التي لن تحقق مكاسب دائمة لأحد.

لقد أنهكت الحرب السوريين جميعاً، وما يحتاجه شرق الفرات اليوم ليس خيمة حرب جديدة، بل خيمة حوار تجمع الجميع حول مستقبل واحد. فالاستقرار لا يُبنى بالغلبة، بل بالشراكة، ولا يصنعه الرصاص، بل تصنعه دولة واحدة، وجيش واحد، وقانون واحد، وعدالة يشعر في ظلها جميع السوريين أنهم شركاء متساوون في وطن واحد.

حقيقة «قسد» وتموضعها اليوم ومناورتها

أنس الحراكي

لا يمكن التعاطي مع ظاهرة قسد ونشاطاتها بشكل سطحي بسيط على أنها شيء طبيعي معتاد، بل يجب الوقوف بتبصّر وتمحيص عند حقيقتها وماهيتها، حيث إن قسد (قوات سورية الديمقراطية) اسم مخابراتي مخادع وتمويه فجّ وقح لذراع مشروع كوردستان الكبرى الذي حاول التوسّع والتطاول فوق الأراضي والمساحة السورية، أي إنها كوردستان السورية.

ولفهم المسألة وإدراكها من صلبها، فإنه يجب علينا أن نعود إلى مرحلة الجذور، ونكرر ونؤكد بأن مشروع كوردستان بالأصل، وعندما أصبح جدياً ودخل حيّز التنفيذ، هو مشروع ومخطط أمريكي هامّ واستراتيجي؛ لأن الأمريكيين قرروا إنشاء كوردستان لاستخدامها في عملية إعادة بناء التوازنات الإقليمية وتعديل الخرائط الجيوسياسية قدر المستطاع، وخاصة بعد أن كانوا قد قرروا تحجيم إيران الملالي وتقليص أو إنهاء دورها. ولكن تطورات وتحولات الاستقطاب والصراع الدولي التي تصاعدت حتى وصلت إلى مرحلة الانفجار ومركزه أوكرانيا، ونتيجة للصراع وتداعياته ومستلزماته، اضطرّت وأجبرت الولايات المتحدة الأمريكية على تأجيل وإرجاء وتجميد المشروع.

لكن الأمريكيين لم يتخلوا عن المشروع تماماً ولم يتركوه بشكل نهائي، وذلك لسببين:

1. لأنهم احتملوا تغيّر معطيات الصراع ورجحانها لصالح إعادة بناء المشروع واستخدامه لمصالحهم.
2. لقد أبقوه كوسيلة وأداة ضغط ومساومة ومقايضة ضد بعض الدول.

وإن هذه المراوغة الأمريكية قد ضلّلت الكوردستانيين (قسد وحزب العمال وغيرهم) وغرّرت بهم، فقد أساؤوا تقدير الموقف الأمريكي المتحوّل، ونتيجة لذلك فإن قسد الانفصالية بقيت متمردة بوجه الحكومة السورية الجديدة ومتشبثة بأحلامها ومشروعها التوسعي الانفصالي.

وفي هذه المرحلة من سيرورة الصراع العالمي والإقليمي والداخلي، وبدراسة واستقراء أكثر عمقاً وتفصيلاً وأوسع نطاقاً، فإن المراقب يرى بأن الولايات المتحدة الأمريكية قد تخلّت عن مشروع كوردستان فعلاً، وذلك انسجاماً وعلى ضوء التوجه الأمريكي الأحدث، من خلال سيناريو شرق أوسط جديد مختلف، وأيضاً ربط أوروبا بغرب آسيا بشبكات طرق وقطارات وموانئ، ويوازيها خطوط أنابيب لنقل الغاز والنفط، وكل ذلك عبر سورية وتركيا. وهذا التوجه يتطلب أمناً واستقراراً بعيداً عن الصراع والنزاع.

وعلى ضوء جميع ما تقدم، كيف ستتصرف الحكومة السورية؟ وماذا بإمكانها أن تفعل؟

> الأمريكيين قرروا إنشاء كوردستان لاستخدامها في عملية إعادة بناء التوازنات الإقليمية وتعديل الخرائط الجيوسياسية قدر المستطاع.

وما هي الأدوات والأوراق التي بحوزتها؟ وماذا يتوجب عليها؟ الجواب:

أولاً- تقييم الموقف الأمريكي وإدراك تطوراته وتوجهه الثابت، والذي تم انفراده بأعقد حيثيات الصراع وأبلغها تأثيراً وفق المدى المنظور.

ثانياً- تدارك الموقف التركي والسياسة التركية، والتصرف والبناء على اعتبار أن تركيا هي حليف وشريك استراتيجي قوي، وتربطنا معها وبشكل وثيق مصالح متطابقة، وخاصة في مسألة كوردستان وأجزائها وجيوبها، ولذلك يجب تفعيل غرفة عمليات مشتركة مع الدولة التركية.

ثالثاً- التعامل مع (قسد) بكيانها وميليشياتها وتجمعاتها وفكرها وخطابها بتقييمها وتوصيفها عدواً عميلاً توسعياً انفصالياً تقسيمياً.

رابعاً- التصرف والوقوف بوجه (قسد وأمثالها) والتعامل معها بقوة وحزم ودون أي تهاون أو تهادن نهائياً، ورفض جميع ممارساتها العدوانية وطلباتها التوسعية الهادفة لتحقيق مخططها الخارجي.

خامساً- الانفتاح التام على القبائل والعشائر العربية في شمال شرق سورية، انفتاحاً بفكر وطني بنّاء وبخطاب واعٍ وتوجيه متوازن، ويجب الاستفادة من هذا الخزان البشري بواقعه غالبية سكانية، والاستفادة من طاقات هائلة ومتنوعة يمتلكها، وتوظيفه في عملية بناء الوطن السوري الحقيقي، وتوظيف ثقل وإمكانات هذا المكوّن سياسياً وشعبياً.

سادساً- يجب فرض سلطة وهيبة الدولة المركزية بأي ثمن كان للتمكن من فرض النظام العام وتطبيق القانون وتحقيق العدل والأمن والاستقرار، ويجب الوصول إلى ذلك ولو بالقوة، لأن هذا هدف وطني وقانوني مشروع.

سابعاً- يجب استعادة سيطرة وملكية الدولة على جميع المقدرات والثروات مثل حقول النفط والسدود والأنهار والمحاصيل الاستراتيجية، وكذلك السيطرة المطلقة على النقاط السيادية مثل المعابر الحدودية والمطارات.

ثامناً- البدء بعمليات الإصلاح وإعادة البناء والإعمار.

تاسعاً- الإعلام بشفافية تامة وإيضاح كافٍ وكشف أكذوبة وأسطورة (داعش)، وتبيان كيف كانت ولا تزال محاولات استغلالها بشكل مضلل ومعادٍ للأمن القومي السوري، ويجب مواجهة الواقع الفعلي بقوة وحزم.

عاشراً- رفض مطالب قسد والكوردستانيين الانفصاليين العدوانية وغير الوطنية، مثل:

1. مواصلة التمسك بالميليشيات وببنيتها الإثنية وأيديولوجيتها المعادية للوحدة الوطنية، وفوق ذلك محاولة غرسها في هيكل الجيش الوطني. فبالمقابل يجب عدم قبول أي عنصر كان ينخرط في الميليشيات الانفصالية.
2. يجب التعامل مع اللغة والثقافة الكردية بشكل منطقي، ولكن يتساوى تماماً ولا يختلف أو يفرّق عن القوميات الأخرى ولغاتها وثقافاتها.
3. يجب الرفض القاطع لمنح الجنسية السورية لأعداد هائلة إضافية من الأكراد، إضافةً إلى المجنّسين منذ عقود، لأن ذلك يسبب خللاً ديموغرافياً مسيّساً وموظفاً لأجندات خارجية وبشكل غير مبرّر.

تصحيح المسار – زيارة ثانية وملحّة..

د. حسين مرهج العمّاش

> فُرض علينا التحدث بصراحة عن (المسكوت عنه) في دمشق، وهو إصلاح النهج السياسي الذي تصر الحكومة على انتهاجه رغم علمها اليقين أنه شجرة لا تثمر.

1 - المطلب

نطالب، بصفتنا مواطنين أحرار، بتصحيح المسار السياسي السوري للحكومة الانتقالية، ونقولها ثانية وثالثة ورابعة... حتى تستوعب هذه الحكومة الخطر الذي وضعتنا جميعاً فيه.

رغم أنني قد كتبت في ذات الموضوع منذ عدة شهور، إلا أن ما سمته الحكومة "مجلس الشعب" بدأ نشاطه، فقد فرض علينا التحدث بصراحة عن (المسكوت عنه) في دمشق، ألا وهو إصلاح النهج السياسي الذي تصر هذه الحكومة على انتهاجه رغم علمها اليقين أنه شجرة لا تثمر، وأقصى ما ستقدمه هو ظل باهت في وقت حرّ الظهيرة.

2 - مكونات إصلاح المسار:

هناك، من وجهة نظرنا، عدة خطوات وسياسات يلزم الإعلان عنها فوراً:

1. إعلان البدء بالعملية الديمقراطية على مراحل، أولها الانتخابات المحلية تمهيداً للمشاركة في الحكم، وتقصير مدة المرحلة الانتقالية.
2. الإعلان عن خطة إعادة الإعمار والنهوض الاقتصادي (حتى ولو مسودة).
3. إعلان الحكومة عزمها الواضح على حماية الحريات، وخاصة حرية التعبير، وبسط الأمن والعدل.
4. تشكيل حكومة موسعة تحترم الحاضنة الثورية وذات مهارات مهنية ورؤية مستقبلية اقتصادية وسياسية. كما نطالب بفصل رئاسة الوزراء عن رئاسة الجمهورية تسهيلاً للعمل، وفصل كل السلطات بصورة صحيحة فعلاً.
5. البدء بتطبيق العدالة الانتقالية بمعناها الحقوقي والسياسي العام، والعمل على استرداد الأموال العامة المنهوبة، وتطهير دوائر الحكومة من كل أنواع الفلول المجرمة.
6. تعزيز دور الدولة في حماية المجتمع، ومراقبة الأسعار، وحماية المستهلك، وتوفير التعليم الصحيح، والخدمات الصحية المناسبة لكل الشعب في كافة المناطق، بالعدل.

3 - الغموض الحكومي مدمّر:

هذا المسار السياسي الحالي للحكومة غامض ومرعب، إذا عرفناه أساساً، ويتميز هذا المسار بأن السلطة قد وضعت قطناً في أذنيها حتى لا تسمع رأي الشعب أبداً، وإنما تسمع صوتها الداخلي فقط (صوت أنصارها الأساسيين فقط).

4 - ابتعدوا عن تجربة البعث:

إن الحكومة الانتقالية تكرر تجربة حزب البعث ذي القاعدة الشعبية الضيقة، وهو الأمر الذي سمح بنشوء دكتاتورية علوية طائفية أهلكت سورية على مدى نصف قرن. والمتابع لما تقوم به هذه الحكومة لا يختلف تقريباً عما قام به البعث في الاستحواذ على السلطة، ثم الاستئثار بها، مع فارق أن البعث قد صنع كذبة كبيرة اسمها (وحدة حرية اشتراكية)، وأنتم اليوم لم تعلنوا حتى شعاركم، بل تركتم الأمر للمطبلين يفسرون ما تنوون القيام به.

5 - الكيّس من اتعظ بغيره:

إذا كانت هذه الحكومة/السلطة ثورية كما نحاول إفهامنا، وتحب البقاء في كرسي الحكم لفترة طويلة، فإنه من باب أولى أن تحترم بعض عقول من أيّدها حتى لا يتحولوا إلى خصوم أشداء...

6 - زبدة الكلام: أصلحوا... تستمروا

لن نناشد الرئيس أو من حوله لتصحيح مسار حكومته، بل نكتب هذه المرة كمواطنين أحرار تهمنا سورية، ونوجه حديثنا إلى كل سوري حر. إن المسار أو النهج الذي تسلكه هذه الحكومة الانتقالية (السلطة) هو مسار خاطئ ومدمّر لمستقبل سورية الجديدة التي ضحّى من أجلها السوريون بكل غالٍ ونفيس. وقد آن الأوان لصاحب الأمر في القصر الجمهوري، ممن يسّر الله عليه ولاية أمور العباد والبلاد السورية، أن يرتقي إلى درجة المسؤولية الصالحة، ويصلح نفسه ويصلح من يتبعه حتى تنعم البلاد بالأمن وتزدهر بالخير.

حين تستعيد الدولة حدودها.. تبدأ باستعادة نفسها...

مرعي الرمضان

ليست الحدود مجرد نهاية للجغرافيا، بل هي البداية الحقيقية للدولة. فعند المعابر لا تتحدد فقط حركة الأشخاص والبضائع، وإنما تتحدد أيضاً قدرة السلطة العامة على فرض القانون، وجباية الإيرادات، وتنظيم التجارة، واحتكار استخدام القوة. ولهذا، فإن الدول لا تُقاس سيادتها بما ترسمه الخرائط، بل بما تستطيع مؤسساتها أن تديره على خطوطها الحدودية.

ومن هذا المنظور، لا ينبغي النظر إلى إعلان السلطات السورية عن ضبط شاحنات أسلحة قادمة عبر الحدود العراقية بوصفه نجاحاً أمنياً معزولاً، بل باعتباره اختباراً لقدرة الدولة على استعادة إحدى أهم وظائفها السيادية. فالقضية ليست شحنة أسلحة بحد ذاتها، وإنما السؤال الذي تطرحه: هل بدأت سوريا بالفعل تفكيك البنية التي أنتجت اقتصاد الحدود خلال سنوات الحرب، أم أنها ما تزال تلاحق مظاهره دون أن تمس جذوره؟

فالحدود، في الدول الخارجة من النزاعات، ليست مجرد نقاط عبور، وإنما مؤسسات سياسية واقتصادية في آنٍ واحد. ومن خلالها يمكن قياس انتقال الدولةً من إدارة الصراع إلى إدارة النظام. ولهذا السبب، كثيراً ما تبدأ عملية إعادة بناء الدولة من الأطراف قبل أن تكتمل في المركز؛ لأن المعابر هي المكان الذي تستعيد فيه الدولة احتكارها للقرار، قبل أن تستعيد احتكارها الكامل للسلطة.

وخلال سنوات الحرب السورية، لم تتراجع سيطرة الدولة على الحدود فحسب، بل نشأت منظومة اقتصادية كاملة حولها. فمع انهيار المؤسسات، وتعدد القوى المسيطرة، وتشابك المصالح المحلية والإقليمية، تحولت أجزاء واسعة من الحدود إلى فضاءات لإنتاج اقتصاد موازٍ، لم يعد يعتمد على عمليات تهريب متفرقة، بل على شبكات منظمة راكمت الخبرة والموارد والعلاقات العابرة للحدود. وفي مثل هذه البيئات، يصبح الاقتصاد غير المشروع جزءاً من بنية الحرب نفسها، لا مجرد نتيجة لها.

ولهذا، فإن اختزال المشكلة في شحنة مضبوطة أو معبر مغلق يسيء فهم طبيعة الظاهرة. فشبكات التهريب لا تعتمد على طريق واحد، ولا على مجموعة أفراد يمكن استبدالهم، وإنما على منظومة متكاملة من المصالح والحوافز والفراغات المؤسسية. وما دام الطلب قائماً، والربح مرتفعاً، والرقابة ضعيفة، فإن هذه الشبكات تعيد إنتاج نفسها باستمرار، حتى وإن تغيرت مساراتها أو وجوهها.

من هنا، فإن نجاح الدولة لا يُقاس بعدد الضبطيات، بل بقدرتها على جعل التهريب خياراً غير مجدٍ اقتصادياً قبل أن يكون محظوراً قانونياً. وهذه هي النقطة التي تميز بين المقاربة الأمنية التقليدية ومقاربة بناء الدولة. فالأولى تطارد النتائج، أما الثانية فتغير البيئة التي تنتجها.

> اختزال المشكلة في شحنة مضبوطة أو معبر مغلق يسيء فهم طبيعة الظاهرة.. فشبكات التهريب لا تعتمد على طريق واحد، ولا على مجموعة أفراد يمكن استبدالهم.

ولهذا أيضاً، فإن إدارة الحدود لم تعد في التجارب الحديثة مسألة أمنية بالمعنى الضيق، بل أصبحت جزءاً من منظومة الحوكمة العامة. فالمعبر الناجح لا يقوم على كثرة الحواجز أو شدة التفتيش، وإنما على تكامل المؤسسات، ورقمنة الإجراءات، وإدارة المخاطر، وشفافية الجمارك، واستقلال القضاء، ومكافحة الفساد، وتبادل المعلومات، بحيث تصبح حركة التجارة المشروعة أكثر سهولة، بينما ترتفع كلفة الأنشطة غير المشروعة إلى الحد الذي يفقدها جدواها الاقتصادية.

وتكتسب هذه المسألة أهمية مضاعفة في الحالة السورية، لأن إعادة بناء الحدود تتجاوز بعدها الأمني لتصبح ركيزة من ركائز التعافي الاقتصادي. فالمعابر ليست منافذ جمركية فقط، وإنما شرايين تربط الاقتصاد الوطني بالأسواق الإقليمية، ومصدراً رئيسياً للإيرادات العامة، وعاملاً مؤثراً في ثقة المستثمرين، وكفاءة سلاسل الإمداد، وتنافسية القطاع الخاص. وكلما ارتفعت كفاءة إدارة الحدود، تقلص الاقتصاد الموازي، واتسعت مساحة الاقتصاد الرسمي، وازدادت قدرة الدولة على تمويل خدماتها دون الاعتماد على موارد استثنائية.

ولعل ما تشهده المنطقة اليوم من إعادة تشكيل للممرات التجارية وشبكات النقل والطاقة يمنح هذا الملف بعداً إضافياً. فالدول لم تعد تتنافس فقط على جذب الاستثمارات، بل أيضاً على أن تكون عقدة لوجستية داخل الاقتصاد الإقليمي. وفي هذا السياق، تصبح الحدود مورداً اقتصادياً واستراتيجياً، لا يقل أهمية عن الموانئ أو البنية التحتية أو الموارد الطبيعية. ومن ثم، فإن كفاءة إدارة المعابر ستحدد، إلى حد كبير، موقع سوريا في خرائط التجارة الإقليمية خلال السنوات المقبلة.

غير أن تحقيق ذلك يتطلب ما هو أكثر من تحديث المعدات أو تشديد الرقابة. فإعادة بناء الحدود تعني، في جوهرها، إعادة بناء العلاقة بين الدولة والسوق. إذ لا يمكن إنهاء الاقتصاد غير المشروع إذا بقي الاقتصاد المشروع عاجزاً عن المنافسة، ولا يمكن مكافحة التهريب إذا كانت الإجراءات النظامية أكثر كلفة وتعقيداً من الالتفاف عليها. ولذلك، فإن إصلاح الحدود يبدأ بإصلاح المؤسسات، لا بإضافة الحواجز.

إن التجارب المقارنة تؤكد أن الدولة لا تستعيد سيادتها عندما تمنع عبور شحنة مخالفة، بل عندما تصبح جميع الأطراف مقتنعة بأن الالتزام بالقانون أقل كلفة وأكثر ربحاً من خرقه. وعند هذه النقطة، لا يعود القانون مجرد أداة للعقاب، بل يصبح الإطار الذي ينظم النشاط الاقتصادي ذاته.

لهذا، فإن السؤال الذي ينبغي أن يشغل صانع القرار السوري ليس: كم شحنة أمكن ضبطها هذا العام؟ بل: هل أصبحت الحدود تنتج اقتصاداً مشروعاً أكثر مما تنتج اقتصاداً غير مشروع؟ فالإجابة عن هذا السؤال هي التي ستحدد ما إذا كانت سوريا تستعيد حدودها بالفعل، أم أنها تكتفي بإدارة آثار الحرب.

وفي نهاية المطاف، لا تبدأ عملية بناء الدولة من العاصمة وحدها، بل تبدأ أيضاً من المعابر. فهناك، عند النقطة التي تعبر منها البضائع والأموال والأفكار، يتحدد ما إذا كانت الدولة قادرة على فرض قواعدها على المجال الذي تدّعي السيادة عليه. وحين تتحول الحدود من مصدر للريع غير المشروع إلى بوابة للإنتاج والتجارة والقانون، لا تكون الدولة قد استعادت معابرها فحسب، بل تكون قد استعادت إحدى أهم ركائز وجودها.

التغذية الكهربائية في سلمية...
الطاقة البديلة تفرض نفسها في مواجهة التقنين

نور الحاج حسين

يستمر العمل ببرنامج التقنين الكهربائي في مدينة سلمية بمعدل ثلاث ساعات تغذية مقابل ثلاث ساعات انقطاع، إلا أن هذا الواقع دفع الأهالي وأصحاب الفعاليات الاقتصادية إلى الاعتماد على مصادر الطاقة البديلة لتأمين احتياجاتهم اليومية والحفاظ على استمرار أعمالهم.

وتؤكد عائشة أن ساعات التغذية المتوفرة لا تكفي لتلبية متطلبات الأسرة، الأمر الذي دفع الكثير من العائلات إلى تركيب منظومات الطاقة الشمسية لتأمين الإنارة وتشغيل الأجهزة الأساسية خلال فترات الانقطاع، ما خفف من آثار التقنين، لكنه أضاف أعباءً ماليةً مرتبطةً بتكاليف التركيب والصيانة.

وتشير ماجدة إلى أن الاعتماد على الطاقة الشمسية أصبح واقعاً في معظم المنازل، خاصةً مع الحاجة إلى تشغيل البرادات وشحن الأجهزة الكهربائية، لافتةً إلى أن الكهرباء العامة لم تعد المصدر الوحيد الذي تعتمد عليه الأسر في تسيير شؤونها اليومية.

وفي الأسواق، يعتمد أصحاب محالّ البقالة والغذائيات على أنظمة الطاقة البديلة للحفاظ على عمل البرادات وضمان سلامة المواد الغذائية التي تحتاج إلى التبريد المستمر، ولا سيما الألبان والأجبان والمجمدات، تفادياً للخسائر التي قد تنتج عن انقطاع الكهرباء.

أما في المنطقة الصناعية، فتواصل معظم الورشات عملها بالاعتماد على المولدات الكهربائية لتشغيل الآلات وخطوط الإنتاج، إذ يؤكد أصحابها أن المولدات أصبحت ضرورةً لضمان استمرار العمل وإنجاز الطلبات، رغم ما تفرضه من تكاليف إضافية تتعلق بالوقود والصيانة.

ورغم أن الاعتماد على الطاقة الشمسية في المنازل، والطاقة البديلة في المحال التجارية، والمولدات الكهربائية في الورش الصناعية، أسهم في الحد من آثار التقنين، إلا أن هذه الحلول لم تُلغِ التحديات الاقتصادية التي تواجه الأهالي وأصحاب المهن، لتبقى الكهرباء أحد أبرز الملفات التي تؤثر في تفاصيل الحياة اليومية بمدينة سلمية.

معمل فيراباك لصناعة
الكاسات الكرتونية والملاعق

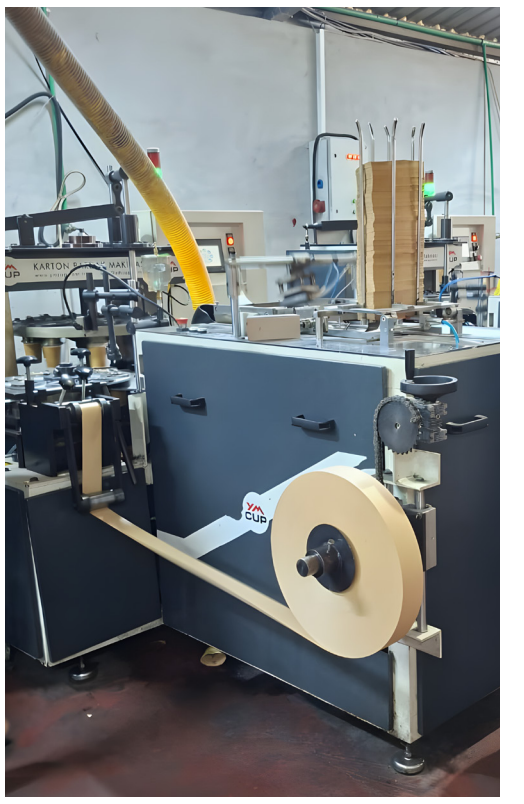

المدينة الصناعية في الباب

بيرث رفيق يعقوب +90 533 747 0303

محمد سراج علي +90 537 425 7015

السوريون في ألمانيا: من الوصول إلى صناعة الدور...

ثلاث مراحل شكّلت التحول السوري في ألمانيا (5/1)

خالد المحمد

لم يكن وصول السوريين إلى ألمانيا خلال السنوات الماضية مجرد انتقال جغرافي من بلد إلى آخر، بل كان انتقالاً إلى منظومة حياة جديدة بكل تفاصيلها؛ لغة مختلفة، وقوانين جديدة، ومؤسسات تحتاج إلى فهم، ومجتمع له قواعده الخاصة التي تتطلب وقتاً وخبرةً للتعامل معها.

لكن بعد أكثر من عقد على بداية هذه الرحلة، لم تعد التجربة السورية في ألمانيا تُقرأ فقط من زاوية الوصول أو الاستقرار الأولي، بل أصبحت قصة تحول اجتماعي وإنساني؛ تحولٍ انتقل خلاله السوريون تدريجياً من مرحلة محاولة فهم الواقع الجديد إلى مرحلة البحث عن موقع ودور داخله.

ويرى المرشد التربوي عقبة الجاسم، من خلال تجربته في العمل مع السوريين في ألمانيا، أن هذه الرحلة يمكن فهمها عبر ثلاث مراحل أساسية شكّلت مسار التحول: مرحلة الاستقبال، ثم مرحلة التحضير، وصولاً إلى مرحلة الانطلاق.

مرحلة الاستقبال... عندما كان الهدف فهم الحياة الجديدة:

كانت المرحلة الأولى مرحلة اكتشاف مجتمع مختلف بكل تفاصيله.

فالإنسان القادم إلى ألمانيا لم يكن أمام تحدي تغيير المكان فقط، بل أمام ضرورة فهم طريقة جديدة للحياة: كيف تعمل المؤسسات؟ كيف تُتخذ القرارات؟

كيف يتعامل المجتمع مع التعليم والعمل والمسؤوليات اليومية؟

في هذه المرحلة، كان جزء كبير من السوريين يحاول بناء صورة أولية عن النظام الجديد، وفهم القواعد التي تحكم الحياة العامة.

فالمسألة لم تكن مرتبطة فقط بتعلم اللغة، بل بفهم ثقافة التعامل، وطريقة التواصل، ودور المؤسسات، والخيارات المتاحة أمام الإنسان في المجتمع الجديد.

ويشير الجاسم إلى أن صعوبة هذه المرحلة جاءت من حجم التحولات التي واجهها الإنسان خلال فترة قصيرة؛ فهو ينتقل من بيئة يعرف تفاصيلها إلى بيئة جديدة يحتاج فيها إلى بناء معرفة مختلفة.

لكن مع مرور السنوات، لم تبقَ التجربة فردية.

فالذين وصلوا في السنوات الأولى بدأوا لاحقاً بتشكيل رصيد من الخبرة والمعرفة، وأصبحوا مصدراً للمعلومات والمساعدة لمن جاء بعدهم.

وهكذا بدأت الجالية السورية تنتقل من مرحلة تلقي التجربة إلى مرحلة إنتاج الخبرة الخاصة بها.

مرحلة التحضير... من التعامل مع الواقع إلى التخطيط للمستقبل:

مع مرور الوقت، تغيرت طبيعة الأسئلة التي يطرحها السوريون في ألمانيا.

لم يعد السؤال فقط: كيف نبدأ حياتنا هنا؟ بل أصبح: كيف نبني هذه الحياة على المدى الطويل؟

في هذه المرحلة بدأت الأسر السورية تكتسب معرفة أعمق بالمجتمع الألماني، ليس فقط من خلال اللغة، بل عبر فهم نظام التعليم، وسوق العمل، وطبيعة العلاقات الاجتماعية والمهنية.

وكان دخول الأبناء إلى المدارس الألمانية أحد التحولات الأساسية، إذ لم تعد الأسرة السورية تتعامل مع المجتمع الجديد من الخارج فقط، بل أصبح جزءٌ من أبنائها يعيش داخل مؤسساته التعليمية والاجتماعية.

> المسألة لم تكن مرتبطة فقط بتعلم اللغة، بل بفهم ثقافة التعامل، وطريقة التواصل، ودور المؤسسات، والخيارات المتاحة أمام الإنسان في المجتمع الجديد.

كما بدأت تظهر لدى كثير من العائلات مرحلة جديدة من الاستقلال في اتخاذ القرار؛ فبعد أن كانت تحتاج إلى من يشرح لها الطرق والإجراءات، أصبحت أكثر قدرة على البحث والمقارنة واختيار المسارات المناسبة.

ويرى الجاسم أن هذه المرحلة تمثل انتقالاً مهماً من الاعتماد على المعلومة الخارجية إلى امتلاك القدرة على صناعة القرار.

مرحلة الانطلاق... حين يتحول الاستقرار إلى مشروع مستقبل:

أما المرحلة الثالثة، فهي مرحلة بدأت تظهر بشكل أوضح لدى السوريين الذين أمضوا سنوات أطول في ألمانيا.

في هذه المرحلة لم يعد الهدف الأساسي هو تثبيت الحياة فقط، بل بدأ التفكير في التطور وصناعة المستقبل.

ظهرت نماذج سورية في مجالات متعددة: في التعليم، والجامعات، والتدريب المهني، والمهن المختلفة، وريادة الأعمال.

فالكثير من الشباب الذين بدأوا حياتهم في ألمانيا وهم يواجهون تحديات اللغة والتأقلم، أصبحوا اليوم جزءاً من المؤسسات التعليمية والمهنية، وبعضهم بدأ بناء مسارات متقدمة عبر الدراسات العليا أو التخصصات المهنية.

كما تغير مفهوم النجاح لدى شريحة واسعة من السوريين.

فبعد أن كان النجاح يُقاس بالقدرة على الوصول إلى الاستقرار، أصبح يُقاس بامتلاك المعرفة، وتطوير المهارات، وبناء مستقبل مهني وشخصي يتجاوز مرحلة البداية.

وهنا يظهر التحول الأهم: الإنسان الذي كان يبحث عن مكان آمن يعيش فيه، بدأ يفكر في المكان الذي يستطيع أن يساهم فيه.

من مجتمع وافد إلى مجتمع يمتلك خبرة ودوراً:

يرى عقبة الجاسم أن التجربة السورية في ألمانيا لا يمكن فهمها من خلال لحظة الوصول فقط، بل من خلال المسار الكامل الذي مرّ به السوريون.

فخلال السنوات الماضية تشكّل رصيد بشري متنوع يضم طلاباً، ومتخصصين، ومهنيين، وأكاديميين، وأصحاب مشاريع، وأشخاصاً يمتلكون خبرات يمكن أن يكون لها أثر داخل المجتمع الألماني.

ورغم أن هذا الحضور ما يزال بحاجة إلى مزيد من التنظيم والتنسيق، فإن التحول أصبح واضحاً: السوريون لم يعودوا فقط مجموعة تحاول التأقلم مع واقع جديد، بل أصبحوا جزءاً من هذا الواقع.

ولهذا فإن السؤال الجديد لم يعد: كيف استطاع السوريون التأقلم مع ألمانيا؟

بل أصبح: كيف يمكن للسوريين أن يحولوا وجودهم في ألمانيا إلى قيمة مضافة ودور فاعل خلال السنوات القادمة؟

فبعد مرحلة بناء الحياة، تبدأ مرحلة بناء الدور.

رحلة في الملكية الفكرية..

من يملك الفكرة يملك المستقبل

د. عصام شيخ الأرض

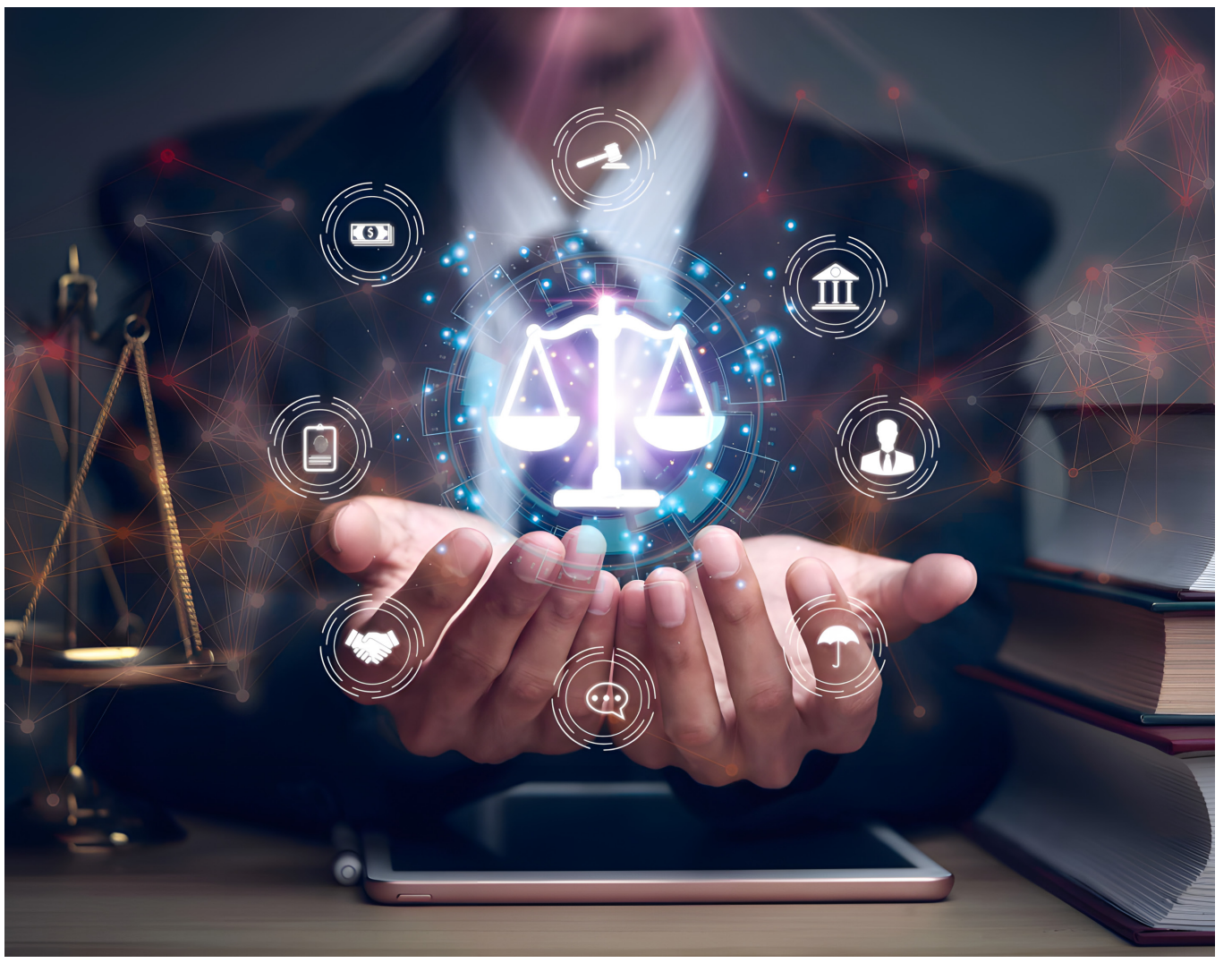

قبل ثلاثة عقود فقط، لم يكن أحد يهتم كثيراً بما نسميه اليوم بالملكية الفكرية. كان هذا المجال القانوني حبيس أروقة الجامعات ومكاتب المحامين المتخصصين، يدور في فلك ضيق حول حماية الكتب والأغاني، بعيداً عن هموم الناس العاديين الذين لم يسمعوا به أصلاً. يومها كانت الثروة تقاس بالمصانع والأراضي والآبار، أما الأفكار فكانت شيئاً جميلاً، لكنها ليست اقتصاداً حقيقياً. ثم حدث ما لم يكن في الحسبان. جاءت الإنترنت، وجاءت معها التقنيات الرقمية، فانقلبت الموازين رأساً على عقب. فجأة أصبحت البرمجيات والأدوية والأفلام والموسيقى وقواعد البيانات تتدفق في شرايين الاقتصاد العالمي، وأصبحت تمثل نسبة متزايدة من دخل الدول المتقدمة. لم يعد السؤال: كم تملك من الأرض؟ بل أصبح: كم تملك من الأفكار؟ وكيف تحميها؟

هذا التحول لم يكن مجرد إضافة سلع جديدة إلى السوق. ما حدث هو أن مركز الثقل الاقتصادي انتقل بأكمله من العالم المادي الملموس إلى فضاء المعلومات غير المرئي. المشكلة أن التعامل مع الشيء المادي يختلف جوهرياً عن التعامل مع الشيء المعلوماتي. حين أملك قطعة أرض، لا يمكن لغيري أن يملكها في الوقت نفسه. لكن حين أبتكر برنامجاً حاسوبياً، يمكن نسخه ملايين المرات بتكلفة لا تُذكر، وينتفع به الجميع في آنٍ واحد. هنا تنشأ المعضلة الكبرى في العصر الرقمي: كيف نشجع المبدع والمخترع على الابتكار إن لم نضمن له مردوداً مادياً يحميه من التقليد؟ وفي المقابل، كيف نضمن أن الحماية القانونية لفكرته لا تتحول إلى احتكار يخنق الابتكار ويحرم المجتمع من المعرفة؟ هذا السؤال ليس نظرياً. إنه سؤال يومي يتعلق بسعر دوائك، وفرص ابنك في تعلم البرمجة، وقدرة بلدك على بناء اقتصاد لا ينهار مع تقلب أسعار النفط أو الحبوب.

هنا دخل علم الاقتصاد على خط القانون بقوة. صعد نجم تيار فكري يُعرف بـ"القانون والاقتصاد"، لم يكتف بتحليل القواعد القانونية كما يفعل المحامي التقليدي، بل أصبح يسأل: ما الأثر الاقتصادي لهذا القانون؟ هل يحفز الابتكار أم يعيقه؟ هل يزيد ثروة المجتمع أم يكدسها في أيدي قلة؟ استند هذا التيار إلى دراسات رقمية دقيقة، وقدم نفسه بوصفه المنهج العلمي الموضوعي الوحيد القادر على إدارة شؤون الابتكار في العصر الجديد. لكن هنا يجب أن نتساءل بجدية: هل الكفاءة الاقتصادية هي الهدف الوحيد الذي يجب أن نضعه نصب أعيننا؟ ماذا عن عدالة توزيع هذه الكعكة؟ ماذا عن حق الجميع في الوصول إلى المعرفة والأدوية والثقافة؟ ماذا عن حماية معارفنا التقليدية من أن تُسرق وتُسجل كبراءات اختراع في الخارج ثم تُباع لنا؟ هذه الأسئلة لا يجيب عنها معيار الكفاءة وحده. إنها أسئلة سياسية وأخلاقية بامتياز، لكنها تُقدَّم إلينا اليوم مغلّفة بغلاف التحليل الاقتصادي المحايد، وكأنها نتائج حتمية لا خيار لنا فيها. وهذا هو المأزق الحقيقي: أن نُخدع بأن السياسة انتهت، ولم يبقَ إلا الحسابات الرياضية.

> حين أملك قطعة أرض، لا يمكن لغيري أن يملكها في الوقت نفسه. لكن حين أبتكر برنامجاً حاسوبياً، يمكن نسخه ملايين المرات بتكلفة لا تُذكر.

بالنسبة لنا في سورية، ونحن نقف على عتبة مرحلة جديدة، لا يمكن أن يكون هذا النقاش ترفاً فكرياً أو رفاهية أكاديمية. إنه يمس صميم خياراتنا في إعادة بناء الاقتصاد. لا يمكننا أن ننافس في عالم تحكمه المعرفة إن كنا نجهل قواعد هذه اللعبة وأسئلتها الخفية. يجب أن ننتقل من عقلية المستهلك السلبي للتكنولوجيا والقوانين الجاهزة إلى عقلية الفاعل الواعي القادر على تكييف الأدوات بما يخدم مصلحتنا الوطنية: أن نحمي إبداع شبابنا، لا أن ندفعهم إلى الهجرة لأن قوانيننا لا تحمي أفكارهم؛ أن نؤمّن أدويتنا بأسعار معقولة، لا أن نجعل حياة مرضانا رهينة لبراءات اختراع شركات لا تعرف عنا شيئاً؛ أن نحمي تراثنا الثقافي ومواردنا الوراثية ومعارف أجدادنا بالزراعة والطب، لا أن نراها مسجلة بأسماء غيرنا في مكاتب براءات الاختراع العالمية.

لا تملك سورية ترف التردد أو التأخر عن الركب. كما لا تملك رفاهية تقليد نماذج تنموية صُنعت لمصالح غيرها. إن التحدي التاريخي المطروح أمامها ليس في أن تلحق، بل في أن تؤسس؛ أن تؤسس لفهم مختلف لعلاقة المعرفة بالثروة، وعلاقة القانون بالتنمية، وعلاقة الابتكار بالعدالة.

إن الفعل التأسيسي لسيادة معرفية تليق بالعصر الجديد لا يبدأ من استيراد القوانين ولا من نسخ التجارب. يبدأ من وعي جمعي بأن الأفكار التي تُنتج على هذه الأرض، بدءاً من مختبر طالب دكتوراه في دمشق، مروراً بمزرعة تحفظ بذوراً عمرها مئات السنين في ريف حلب، وصولاً إلى ورشة برمجيات ناشئة في اللاذقية، كلها ثروة وطنية قابلة للحماية والتنمية، لا مجرد مواد خام تُصدَّر لتُستورد إلينا سلعاً. هذا الفعل التأسيسي يتطلب جسارة فكرية من الجامعة السورية لتفكيك الخطاب الاقتصادي المهيمن وكشف افتراضاته المعيارية، فلا نستسلم لمنطق الكفاءة كما لو كان قدراً. ويتطلب إرادة سياسية من المشرّع لتصميم منظومة ملكية فكرية لا تكتفي بجذب الاستثمار الأجنبي، بل تحمي المبدع المحلي وتضمن للمواطن حقه في الدواء والمعرفة والتعليم. ويتطلب، قبل هذا وذاك، يقظة مجتمعية تدرك أن المعركة على المستقبل لم تعد تُخاض بالحديد والنار وحدها، بل تُخاض بالبراءات وحقوق النشر وقواعد البيانات.

الرحلة نحو اقتصاد المعرفة ليست رحلة سهلة. إنها تبدأ بسؤال واحد جريء نطرحه على أنفسنا كل صباح: أفكارُ من ستبني مستقبلنا؟ ومن يملك حق تقرير ثمنها؟

النقد ومساكين الكتابة..

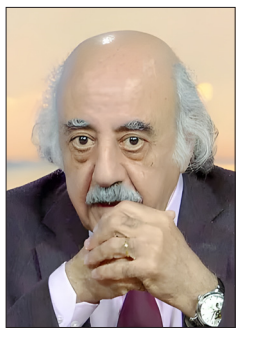

أحمد برقاوي

> ثمة من لا يميز بين نقد النقد وبين المهاترة، ولا بين الاختلاف الفكري وبين الشجار، ولا بين الحوار وبين الردح العامي.. وهؤلاء هم ما أسميهم مساكين الكتابة.

يُنظَر إلى النقد على أنه قولٌ في المكتوب: تحليلاً، وتأويلاً، واختلافاً، وإضافةً. وقد اختصر النقد الحديث هذه الوظائف كلها بمفهوم القراءة النقدية، سواء أكانت قراءة مكتوبة أم شفاهية. غير أن القراءة الشفاهية تظل محدودة بأثرها في من سمعها، أما القراءة المكتوبة فتغدو نصاً جديداً يدخل في تاريخ النص الأول.

والنقد، بهذا المعنى، ليس تعليقاً على النص، بل هو نص على نص. وأغنى القراءات النقدية ليست تلك التي تكرر ما قاله المؤلف، ولا التي تلخصه، وإنما تلك التي تتخذ من النص المنقود نقطة انطلاق لإنتاج معرفة جديدة، حتى يصبح النص النقدي عملاً إبداعياً قائماً بذاته.

لكن الأمر لا يقف عند هذا الحد؛ إذ إن النص النقدي نفسه يصبح موضوعاً لنقد آخر، فتولد ظاهرة نقد النقد، وهي من أرقى صور الحوار الثقافي؛ لأنها تستلزم معرفة بالنص الأصلي، ومعرفة بالنقد الذي تناول ذلك النص، ثم إنتاج قراءة ثالثة تضيف إلى الاثنين معاً. وهكذا يغتني النص الأول بقراءات متعددة، ويتحول إلى فضاء مفتوح للحوار، لا إلى وثن مغلق على التقديس.

غير أن ثمة من لا يميز بين نقد النقد وبين المهاترة، ولا بين الاختلاف الفكري وبين الشجار، ولا بين الحوار وبين الردح العامي. وهؤلاء هم ما أسميهم مساكين الكتابة.

وليس المقصود بالمسكين هنا معنى الشفقة، بل المعنى العربي الأصيل للكلمة؛ أي الفقير في الزاد. ومساكين الكتابة هم الفقراء في المعرفة، واللغة، والمنهج، والموهبة، والعاجزون عن إنتاج فكرة، فيلجأون إلى استهلاك أفكار الآخرين، أو الاحتماء بأسمائهم، أو الاحتماء بالصخب بدل البرهان.

وقد كانت هذه الفئة موجودة دائماً، لكنها بقيت محدودة الأثر قبل ظهور وسائل التواصل الاجتماعي. أما بعد ظهورها، فقد وجدت المنبر الذي كانت تنتظره؛ إذ صار في وسع كل من يملك هاتفاً أن يملك منبراً، وكل من يملك حساباً أن يتوهم امتلاك سلطة المعرفة.

ولعل أخطر ما صنعته وسائل التواصل أنها ألغت الفوارق بين امتلاك الرأي وامتلاك المعرفة، وبين الجرأة على الكلام والقدرة على التفكير، وبين كثرة المتابعين والقيمة الفكرية. وهكذا صار التطاول طريقاً سريعاً إلى الظهور، بعد أن كان الإبداع هو الطريق الأصعب.

وتجربتنا مع هذه الظاهرة طويلة. فعندما نمارس النقد الفلسفي أو الأدبي أو الفكري على أعمال كتّاب معروفين، كاشفين مواطن القوة والضعف فيها، فإن المشكلة لا تنشأ، في الغالب، مع الكاتب نفسه، بل مع أتباعه. فصاحب التجربة الحقيقية يدرك أن النقد شرط من شروط بقاء الفكر حياً، أما التابع فيتعامل مع الكاتب كما لو كان صنماً لا يجوز الاقتراب منه.

وهنا تبدأ الأزمة النفسية. فالتابع لا يرى في نقد متبوعه مجرد اختلاف في الرأي، بل يراه تهديداً لهويته هو؛ إذ يتساءل في أعماقه: إذا كان هذا الذي جعلته مرجعي ليس على الصورة التي تخيلتها، فماذا يكون موقعي أنا الذي بنيت وعيي عليه؟ ولذلك يدافع عن متبوعه دفاعاً عن نفسه، لا دفاعاً عن الحقيقة.

ولأنه يفتقر إلى أدوات المعرفة، وإلى المنهج، وإلى القدرة على المحاججة، فإنه يعوض هذا الفقر بالصوت المرتفع، وبالشتيمة، وبالسخرية، وبكل ما لا يمت إلى النقد بصلة. فالشتيمة لا تُسقط فكرة، كما أن ارتفاع الصوت لا يزيد الحجة قوة.

ومن هؤلاء أيضاً من أوصلته المصادفة إلى حرفة الكتابة، لا إلى موهبتها، فيتوهم أن مجرد الرد على نص نقدي يجعله نداً لصاحبه، وأن الإساءة اللفظية صورة من صور الانتصار الفكري. وما درى أن الندية لا يصنعها الادعاء، وإنما يصنعها الإنتاج.

وزادت وسائل التواصل وهماً جديداً؛ إذ جعلت بعض من يُسمَّون "أصدقاء" يظنون أن مجرد الضغط على زر الإضافة يجعلهم جزءاً من حياة الكاتب، وأن غضبهم أو انسحابهم من صفحته خسارة له. وما أكثر ما يتوهم الإنسان قيمته حين تقيسها له شاشة صغيرة.

أما المنافقون الذين يبدلون مواقفهم بتبدل المصالح، ويبدلون صداقاتهم بتبدل الريح، فإن انكشافهم مكسب أخلاقي، لا خسارة إنسانية؛ لأن سقوط القناع أهون من استمرار الخداع.

وقد أخذ علينا أننا نكتب كثيراً بصيغة الجمع، ونستخدم نون الفاعلين. والحق أن العربية تعرف هذه الصيغة منذ القدم، لا تعبيراً عن تضخم الذات، بل لأنها تخفف من حدة الأنا، وتجعل المتكلم يتحدث باسم مشروع فكري، لا باسم فرد منعزل.

وأُخذ علينا أيضاً أننا نقيم في برج فلسفي عالٍ. أما هذا فلا ننكره. فالفلسفة ليست حفرة ينزل إليها الناس، بل قمة يُدعون إلى الصعود إليها. ونحن لا نرى في الفكر العالي امتيازاً اجتماعياً، بل مسؤولية معرفية. ولذلك نخاطب الناس من هذا البرج، ونحاول، ما استطعنا، أن نجعل الطريق إليه أقل وعورة، لكننا لن نهدم البرج حتى لا يتعب أحد في الصعود. فمن شاء أن يرتقي فالباب مفتوح، ومن شاء أن يبقى في الوادي فذلك خياره.

ويبقى أن نقول إن قسوة النقد لا تعني قسوة القلب. فمن يعرفنا يعرف أن محبتنا للإنسان أسبق من خصومات الفكر، وأننا لا نحمل في صدورنا غيرةً ولا حسداً ولا رغبة في الإيذاء، بل نؤمن بأن الفكر معركة من أجل الحقيقة، لا من أجل الكراهية.

ولذلك قلت يوماً لحبيبتي:

ذئبٌ أنا،
لكنني، وسحرُ الروح في عينيك،
رقيقٌ مثلُ حزنِ الكبرياء.

فتـــــــوى

زيدان عبد الملك

ـ قلْها، وأرحنا يا أبا قاسم؟

ـ مـلأ جوفه بالهواء وزفره متمهلاً، وتبسّـم: عشـنا أياماً خارج الزمـان، أعاذكم الله من تجربتها، لا شـيء يتجدد فيها. رتابة ممضة، ورطوبة تتسـلق الجدران، وباب صدئ، وضوء خافت يتسلل من كوة بحجم راحة اليد قرب السقف. وجه السجّان نفسه، والمعتقلون يقبعون صامتين وعيونهم شاخصة إليه، وأنفاسهم تتردد... زمن يتمدد، وقلق يخيم... وسكون يتمطى، والأفكار مشتتة، والخوف يسـيطر على الجميع وهم ينتظرون حفلة جلد... إنه لأمر جلل. سـجن في مدى لا يحده بصر، عبر صحراء تعـول في جنباتها ريح تثير الغبار فـي الأرجاء. لك أن تتخيل كيف لامرئ أن يحلم، وتشـتط بـه الأمنيات أن يخرج سليماً معافى، ويعود إلى أسـرته، يداعب أطفاله، ويستقبل الأصحـاب ويسـمر معهم. إنهـا أمنية كبـرى أن يخطر ذلك بالبال.

ـ وما الذي دفع بك إليه؟

ـ ذنب كبير لا يُغتفر ارتكبتـه؛ لقد خرجت عن الناموس إذ خفق قلبي لشابة التقيتها في رحلة علمية لطلاب الجامعة. جمعنا فريق واحد لدراسـة أفضل الطرق لاستنبات الأعشاب والنباتـات الطبية، والعناية بها، وإكثارهـا. تعارفنا... أعجبت بذكائها ونشاطها وخَليلاتها لكل ما يواجهنا من مشكلات، وبادلتني المشاعر نفسها، وتعمّقت العلاقة وتجذّرت، وفي بداية السـنة الأخيرة طلبت يدها وتزوّجنا بموافقة أبويها، وعشـنا سعداء إلى أن تخرجنا.

عدنا إلى ديارِي، وكانت المفاجـأة: لم يتقبلها الأهل، ورضوا بها على مضض، وزاد الطين بلّة عندما رآنا الشـيخ "سحبان الجمّال" نخـرج معاً من قدّاس وهي تتأبط ذراعي ونضحك غير

آبهين ولا نعبأ، فأسـرع إلى أبي موبخاً: "كيف ترضى وتسمح لابنك العـاق بالزواج مـن... وبالردة؟". وهيّج شـباباً متطرفين أهانوني وشتموني مراراً، واعترضوا طريقنا ونحن عائدان مساءً إلـى البيت، فهاجمونا بالعصي، ووضعـوا عصابة على عينيّ واقتادوني شـبه مغمىً عليّ إلى ذاك المنفى أو المعتقل، سمّه ما شـئت. لم أكن وحيداً، فقد سـبقني إليه عشرات النزلاء، تهمتهم الارتداد عن الدين، وهذه عقوبتها القتل بلا شـفاعة إلا التوبة والرجوع إلى الصراط المسـتقيم، والقسـم بالعودة إلى جادة الصواب مع المراقبة الشـديدة والمتابعة لكل حركة لإثبات الصدق قولاً وعملاً، وعدم الحنث باليمين التي قُطِعت.

ـ وكيف خرجت؟

ـ كنت في حيرة وصراع مع نفسـي بعد كل جولة تعذيب، ومطالبتهـم أن أتخلى عـن زوجتي، وكلما تمنّعـت ازدادوا في غيّهم، وهددوني باغتصابها أمامي. اعتقدت أنها من ألاعيبهم. استمعت إلى صوتها وهي ترجوني أن أطلّقها، ولم أصدقهم. أسمعوني استغاثتها وهم يعتدون عليها. عَظُم عليّ الأمر... تمنّيـت المـوت، ما ذنبهـا؟ دعوها تذهـب إلى بلادهـا فرفضوا، وصرت تائهاً أدور في حمى التشـتت والضياع. هدّني السـهر والتفكير بهـا، وبعد عدة محاولات فكّرت بالخلاص من المعاناة لكلينا، فاشـترطت تنفيذ طلبهم أمام القضاء وبحضورها، لم يطمئنوا... فأقسمت، وأخبروا قيادتهم، وبقيت قرابة شهر حتى جاء الرد بالموافقة. كدت أطير فرحاً، أيمكنني الخروج من عنق الزجاجة التي حبسـوني بها، وتفلت هي من قبضتهم؟ أتوني بثيـاب نظيفة، فاغتسـلت ولبسـتها، وصحبوني إلى المحكمة. كانت شـاحبة، ونظراتها زائغـة، ولم تنبس بكلمة. سألني القاضي... فأجبت على أن يعيدوها إلى وطنها بسلام، وحكم وجاهياً بالتفريق بيننا وتسفيرها... وأُخلي سبيلي.

ـ وبعدُ؟

ـ ذهبت إلى المطار، جلست في زاوية أرقب المسافرين. رأيتها برفقة رجـل، تابعتها إلى أن اجتازت الحاجز الأخير، التفتت إلى الخلف فشـعرت أنهـا تبحث عنـي، صمتُّ خوفـاً، ثم رجعت إلى صديق أثـق به مبدياً رغبتي بالهجرة أو الفرار كما أشـار، واصطحبنـي إلـى رجل يعمل مـا لا يسـتطيع أكبر موظف في الدولة فعله. رسـم لي معالم جديدة لصورة جواز سـفر، كلّفني خمسة آلاف دولار، وكم اجتاحني رعب ـ حاولت إخفاءه ـ وأنـا أتخطى العوائق إلـى الطائرة، وما أيقنـت أني نجوت إلا عندما أعلن الربان: نحن الآن على وشـك الوصول، يرجى شـدّ الأحزمـة. وعند الخروج اسـتقبلتني نسـائم رقيقة كرياحين ناعمة لامست وجنتي، فتنفّست الصعداء، وانطلقتُ تحملني أجنحة الشوق إليها.

ردٌّ اعتبـــــار..

ابتسام شاكوش

القمـة هدفُـه، القمة ولن يرضيه سـواها. سـيقف على قمة جبل عقيل هناك ويفرغ كل ما يعتمل في نفسه من المشاعر والأحاسيس.

انتعل حذاءً رياضيـاً وثياباً خفيفة، ثم خرج من منزله. مدينته تتكئ على الجبل وتنبسـط على السـهل الفسـيح حتى تغيب حواشيها في الضباب، ترتفع مبانيها معانقةً السـحب، وتسمق أشـجارها مانحةً الثمار والظلال لكل محتاج، تفرش ساحاتها للحمائم وتبذل أزهارها متعةً لمن أراد أن يقول: تبارك الله.

ترك المدينة خلف ظهره وراح يتسـلق الجبل، صخورٌ تتلوها صخورٌ تتلو صخوراً. تسـلق فوق بعضهـا ودار حول أخرى حتى بلـل ثيابه العرق. توقـف وألقى نظرةً إلـى الوراء، فـي هذا الجبل مزار مقدس يسعى إليه من يؤمنون بقداسته، ينثرون دعاءهم ورجاءهم على أعتابه.

سأقف على القمة لأجعل هذه المدينة بكل ما فيها من بيوت وشـوارع وأسـواق تركع تحت مستوى حذائي.

توقف ليرتاح لحظة، راح يسـتعرض تاريخه: فشلٌ يتلو فشلاً، في المدرسة، في الجامعة، في كل ميدانٍ للعمل جربه ثم طُرد منه. في خياله مشـاريع يعتقد أنها سـوف تكتسح الأرض لو أُنجزت، تحتاج الكثير مـن التمويل، ولا مال لديه. مشـاريعه تثير سـخرية من حوله، مشاريعه كلهـا ما تزال أحلاماً تـراود يقظته، وتتركه في عزلته شارداً ساهماً. في هذا السفح كان جده يملك أرضاً واسـعة، وقد شـملها اليوم المخطط التنظيمي للمدينة، لكن أمه ماتت قبل أبيها، وباع الجد الأرض قبل موته.

سـأبصق على هذه المدينة الحمقاء التي لم تتسع لأحلامي ومشـاريعي، ولا تستحق نابغةً مثلي.

أخذ نفساً وفرد صدره، تاركاً نسيمات الهواء تجفف بلل ثيابـه، ثم عاود التسـلق من جديد. المكان وعر ودروبه غير مطروقـة، يبدو أن لا أحد من الناس قرر تسلق هذا الجبل منذ نشأة الأرض حتى اليوم، لكن إرادته القوية كفيلة بتحطيم كل العقبـات. مشـروع إنجـاز بـروج سـكنية ومجمعات تجارية ما زال يـراوده، وهو لا ينقصه لإنجاز مشروعه سوى الأرض والمال.

سـألعن كل هـؤلاء البلهاء المستسـلمين لتسلسل الأحداث التافهة في حياتهم البليدة.

توقف بعد مسـافة ليسـتعيد قـواه، لقد

نسـي في غمـرة حماسـه اصطحاب قـارورة مـاء يتقي بها لزوجة ريقه الـذي كاد يجف من شـدة الظمأ، لكن لا بأس، لقد تجاوز ثلاثة أرباع السـفح، وما بقـي أمامه سـوى القليل. فكر بحفر آبـار للماء يسـتغني بها مشـروعه عن شبكات البلدية، وسيبني مصانع يشغل فيها نصف رجال هذه المدينة، وبالأجور التي يحددها، وبسـاعات العمل التي يطلبها. لن يسـتطيع اعتراضـه أحـد، فالبطالة تضـرب أطنابها في كل مكان، سيجعل منهم عبيداً له، أو قطعانَ أغنام يسوقها بعصاه. التفت فوقع نظره على الطريق الدولي السـريع، صار بعيداً، بعيداً جداً عن مسـتوى الأرض، يبدو لعينيه كدرب النمل، كانـت النملُ الحديديـة تجـري بحمولتها من البضائع والبشـر على جانبـي الطريق لا تلوي على شـيء.

سـأقف في الأعلى لأجعل كل الداخلين إلى المدينة والخارجين منها يمرون من تحتي.

حين وصـل إلى القمـة، فتـح أزرار قميصه للريـح، بسـط ذراعيه على جانبيه فشـعر أنه يطير في السماء، أخذ نفساً عميقاً، جمع ريقه المتلبد في كهـف فمه، اتجه إلى مدينته وبصق بأعلى صوته:

تفوووووووووو

لم ينتبـه أحد من المسـافرين على الطريق الدولـي السـريع، ولا أحـد مـن المنشـغلين بتفاصيل حياتهم اليومية في تلك المدينة، إلى رجل بحجم الحصاة يقـف على ذروة الجبل، وقد صفعت الريـح وجهه، فألصقـت بصاقه على شاربه ولحيته.

مصلحة المواطن

من المفارقات أن كل الأفكار والخطط والسياسات التي تنتهجها الحكومة تصرّ على اعتبارها تهدف إلى خدمة اصطلاح أطلقت عليه اسم "مصلحة المواطن". وهذا المصطلح المطاط لم يستطع أحد إيجاد مواصفات له أو تحديد هويته. كون ارتفاع أسعار السلع الرئيسية، وانتشار البطالة، والروتين، والبيروقراطية... تتناقض أساساً مع مبدأ "مصلحة المواطن". وكثرة الحديث عنه من دون تحقيق مصلحته ذكّرني بالجواب الذكي للكاتب بيكيت عندما سأله النقاد عن "جودو" الذي يتكرر ذكره كثيراً من دون أن يظهر على خشبة المسرح بتاتاً: من يكون؟.. فقال: لو كنت أعرف... لكتبت هذا في المسرحية... وفي رواية أخرى: "كنت بستو من بين عيونو».

ساعة راحة بال

قبل قرون طويلة، ولأن الحاجة أمّ الاختراع، وُجدت الساعة الرملية. وبمرور الوقت أصبح هناك ساعة مائية، ورويداً رويداً اخترعوا الساعة التي تُدار بالزنبرك، قبل أن تُخترع الساعة الإلكترونية. ولأن كل تلك الاختراعات قام بها أناس أجانب لفائدة أهلهم ومواطنيهم... نتمنى على الحكومة وأجهزتها المختلفة أن تخترع ولو ساعة واحدة لراحة بال مواطنها «لا بتقدم ولا بتأخر».

جواب عليه القيمة

قبل 27 عاماً، حملتُ نماذج من لوحاتي واتجهت إلى أحد المراكز الثقافية الهامة في دمشق، والأمل يحدوني بإقامة معرض يكون باكورة انطلاقتي الفنية مع الأسلوب الجديد الذي كان حصيلة تجارب سنوات. إلا أن مديرة المركز آنذاك لم تترك نظرية نقدية وُجدت منذ العصر الحجري مروراً بعصر النهضة والحداثة إلا "ودحشتها" بين كلامها النقدي الاستعلائي التنظيري، قبل أن تنهي حديثها بالقول: "بدنا لوحات أو اسم يكون عليه القيمة... نحنا بنتصل فيك لأن الحجوزات عنا بالدور لأكتر من سنة". ومرّت سنوات حققت فيها حضوراً محلياً وعربياً ودولياً، وصرت "مصيّتاً»، ونلت عدداً من الجوائز، لأتفاجأ بعد كل ذلك الزمن بهاتف من السيدة ذاتها، بعدما عرّفتني بنفسها، تلدغ ببعض الحروف بلكنة أجنبية، تعرض عليّ إقامة معرض. عاد الحديث الهاتفي إلى أول مقابلة وآخر مقابلة معها إلى ذاكرتي... فاعتذرت. ولما أصرت على معرفة السبب، أجبتها بلؤم: «الحقيقة... بدي مركز يكون عليه القيمة لعرض لوحاتي".

مواصفات عروس

على هامش نفس أركيلة جمعتنا في مقهى الروضة، ظهر عليه التوتر والقلق و»كره جنس حواء»، وظلّ لأكثر من ساعة يبدّل فيها رأسين من المعسل، يحدثني عن شروط والدته ونصائحها له عن الطريقة المثلى لاختيار شريكة العمر، وأنها لن تقبل بأقل من تلك المواصفات.

الأمر استدعى - والكلام له - خمس سنوات من البحث دون جدوى، وقبل أن يطلّق فكرة الزواج بنتيجة ضغط "ست الحبايب".

اقترحتُ عليه أن يبحث عن واحدة تشبه الوالدة في الملامح والطباع، يسحب صديقي نفساً عميقاً وينفث دخاناً أحاط الطاولة بسحابة ضباب... نجحت الخطة وأعطى الاقتراح نتيجة إيجابية "مية بالمية". فبعد شهرين من البحث ظفر بالفتاة... وطار عقل والدته من الفرح، ولهذا تراني اليوم عازباً. فقلت له: ألم توافق عليها؟.. قال: بلى... ولكن والدي رفض.

محل من الإعراب

أعتقد - وبحكم أننا واضعو علم النحو والصرف والإعراب - ونظراً لما يجري في أمة العرب، يمكن إعراب العديد من المصطلحات على الساحة العربية على الشكل التالي:

النقد: فعلٌ ماضٍ مبنيّ للمجهول بالسكون الظاهر على فم وقلم من يعتبر نفسه "عنترة زمانو».

الطموح: مضافٌ إليه مجرور بالكسرة... لا محلّ له في عقول الناس.

الوعي: ظرف زماني ومكاني مرتبط بالإعلام الفضائي والسوشيال ميديا... في محل جرّ بكلام وآراء المحللين والناشطين المؤثرين الممنوعين من الصرف.

كلام رصاص

نضال خليل

حكي جرايد

يأخذ علينا الكثير من القرّاء والأصدقاء، وحتى أصحاب الشأن، تلك السلبية في طرحنا للمشاكل وهموم الناس، بحيث يتهموننا بأننا نساهم في نشر ثقافة الإحباط لدى المواطن، الذي لم يعد ينقصه إحباط أو همّ لنزيده على قلبه. الأمر الذي يجعلني حادّ الطباع، دكتاتوريّ الرأي، على اعتبار أنني تعلمت أن الصحافة هي رصد للواقع ونقل صورة له، ليطّلع من لم يطّلع على ما يجري، من دون القيام بعمليات تجميل له حتى لا يُصاب بعقدة عندما يرى في مرآة ذاته الحقيقة، وبالتالي يصبح غير مصدّق لما تنشره الصحافة.

وقد شاع هذا المفهوم وما يزال، حتى إن الناس غالباً ما تردد القول المأثور: "حكي جرايد».

فتصوروا لو كتبنا - على سبيل المثال - مادة تقول: في جولة تفقدية في الأسواق قام بها أعضاء الحكومة، عبّروا عن سعادتهم لانخفاض الأسعار بشكل لم يسبق له مثيل، وخاصة الخضار والفواكه واللحوم والسكر والأرز ومشتقات الحليب. كما أكدوا مجتمعين توفر مادة الغاز والمازوت وإيصالها للمستهلك بأقل من الكلفة، جاء ذلك في إطار دعم البترول ومشتقاته، وتطبيق مبدأ الضمان الصحي للعمال، وتوفير أكثر من 250 ألف فرصة عمل للجامعيين وخريجي المعاهد وصغار الكسبة والمثقفين المعتّرين. ولعل هذه الأمور تأتي استكمالاً وتتويجاً للجهود المثمرة التي تكللت بحلول نهائية لمشكلة النقل، وتنفيذ شبكات طرق داخل وخارج المدن بمواصفات عالمية. هذا وقد اختتمت الجولة وسط بهجة الناس والدعاء للحكومة بطول العمر. ترى، لو كتبنا هذا الكلام، بتصدقونا؟ وللا بتقولوا: «حكي جرايد»؟

نينار برس NINAR PRESS
نضيء الحقيقة
www.ninarpress.net
العدد 40 الأحد 2 آب 2026

الزفير المطوّل قد يدفعك لقرارات أكثر مخاطرة..

أظهرت دراسة حديثة أن أسلوب التنفس الشائع قبل اتخاذ القرارات، والقائم على شهيق قصير يتبعه زفير طويل، قد لا يؤدي إلى زيادة الحذر كما يعتقد كثيرون، بل قد يدفع إلى قبول مخاطر أكبر.

الباحثون في جامعة شاريتيه للطب في برلين وجدوا أن هذا النمط من التنفس يفعّل مناطق دماغية مرتبطة بتقييم المكافآت، ويزيد تركيز الشخص على العوائد المحتملة دون أن يقلل من إدراكه للخسائر. ورغم أن الزفير المطوّل يبطئ التنفس وينشّط الجهاز العصبي المسؤول عن الاسترخاء، فإنه يرفع استعداد الأفراد لقبول رهانات أكثر خطورة. وتوضح الدراسة أن الحالة الفسيولوجية للجسم، بما فيها طريقة التنفس، تؤثر مباشرة في آلية اتخاذ القرار، ما يعني أن اللجوء إلى أنفاس بطيئة قبل قرارات مالية أو مهنية مهمة قد يقود إلى نتائج عكسية. ويرى الباحثون أن فهم هذا التأثير قد يساهم مستقبلاً في تطوير علاجات لاضطرابات مثل القلق والاكتئاب، لكنهم يحذّرون من الاعتقاد بأن التنفس البطيء يجعل القرارات الحساسة أكثر حكمة.

نينار برس NINAR PRESS
نضيء الحقيقة
أسبوعية – سياسية – ثقافية
مرخصة بالقرار الصادر عن وزارة الإعلام رقم 420 بتاريخ 2025/10/6

المشرف العام	هيئة التحرير	لإعلاناتكم	العمليات الفنية
أسامة آغي	د. باسل أوفه لي خالد الوهب خالد معماري خالد المحمد	+963 957 244 920 +963 933 590 227	نينار برس NINAR PRESS مطبعة دار العلم – دمشق

www.ninarpress.net
x.com/NinarPress
facebook.com/ninarpress
ceo@ninarpress.net
+963 981 43 46 20
+90 543 430 55 31
@ninarpress6281
t.me/ninar_press